القياس، أصلاً من أصول الاستدلال النحوي عند ابن ولاّد في الرد على المبرد

د. البشير العوني
جامعة القرويين، مراكش، المغرب

تاريخ الإرسال: 2018-10-27 تاريخ القبول: 2019-04-16 تاريخ النشر: 2019-05-31

الملخص بالعربية:

هناك نوع من البحوث فرض وجوده في الدراسات النحوية الحديثة، همّه الرجوع إلى المصدر الأول الذي نهل منه العلماء الأصوليون، بغية إعادة النظر في تعامل النحاة الأوائل مع الأدلة النحوية، وذلك لأن العلماء الأصوليين كان مبنى عملهم على الاجتهاد في استنباط الأصول، فهم إن كانوا قد أصابوا في أشياء كثيرة فمن الممكن أن يجانبوا الصواب في أشياء أخرى، وقد يكون فاتهم من الكتب النحوية ما هو أهل لاستخلاص أصول الاستدلال منه، فكان من المفيد أن نرجع إلى تراثنا النحوي بغية استنطاقه، ومحاولة الوقوف على بعض ما ينطوي تحته، فجاء هذا البحث محاولا إبداء صورة عن أصل القياس النحوي، وذلك كما جاء عند ابن ولاد في كتابه "الانتصار لسيبويه على المبرد".

Abstract

There is a kind of research that has imposed itself in modern grammatical studies, its concern is to refer to the first source from which fundamentalist resort, in order to reconsider the early grammarians' treatment of grammatical evidence, but If fundamentalist have succeeded in many things, they may be wrong in others. And they may have missed, from some grammatical

books, what deserves the extraction of the fundamentals of the Inference. It was useful to go back to our grammatical heritage in order to study it, and to try to stand on some of what is underneath it, this research came in an attempt to give a picture of the fundamentals of the interference; in IBN WALLAD book, appointed "AL INTISSAR LI SIBAWAYH ALA Al-MOBARRID", in order to reveal two important things:

First: to have an idea about the perception IBN WALLAD of the grammar total evidence, both in terms of concepts and types or in terms of conditions and controls.

Second: to know how IBN WALLAD has used these theoretical assets in his response to Al-MOBARRID, and to compare them with the assets of ancient grammarians who contributed to the care of the fundamentals of grammatical inference.

مقدمة

إنّ البحث في أصول الاستدلال عند نحوي من النحاة المتقدمين هو بحث في الخلفية الفكرية التي كانت توجهه في اختياراته النحوية، إذ إن النحو قائم في أساسه على الدليل، والدليل يحتاج في إيراده إلى دراية به وبكيفية الاستدلال به، وإلى هذا تنبه علماء النحو الأصوليون[1] منذ أن بدأ التأليف في أصول الاستدلال النحوي.

فإذا كان بحث النحاة الأوائل يدور حول الأدلة التفصيلية لعلم النحو، باعتبارها أدلة يصح أن تبنى عليها القاعدة النحوية المحكّمة في توجيه الكلام العربي، صحةً وفسادًا، كالاستدلال مثلا لجواز مجيء الحال خبرا أو جواز مجيء التمييز معرفةً...، فإن الأصوليين الذين جاؤوا من بعدهم نظروا إلى الأدلة التفصيلية بغير العين التي ينظر بها أولئك، إذ كان الأصوليون يسعون بناء على عمل النحاة إلى استخلاص أدلة إجمالية، تُخرج الباحث من حضيض التقليد إلى يفاع على الدليل[2]، وذلك كالبحث في حجية القرآن والقراءات، وأنواع القياس النحوي، والزمن الذي يصح فيه الاحتجاج بالشعر والنثر وغير هذا من الأصول.

كان عمل الأصوليين إذا مبنيا - كما قال السيوطي - على البحث في أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل بها[3]، وعلى هذا السمت جاءت تصانيف العلماء الأوائل كابن جني في "الخصائص"، وابن الأنباري في رسالتيه "لمع الأدلة"

و"الإغراب في جدل الإعراب"، وتبعهم السيوطي في "الاقتراح" ، فكان عملهم يتجلى في الرجوع إلى المدونات النحوية القديمة، واستنباط أصول الاستدلال منها وإعادة صياغتها وترتيبها وشرحها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

لكن هناك نوع من البحوث فرض وجوده أيضا في الدراسات النحوية الحديثة، كان همّه الرجوع إلى المصدر الأول الذي نهل منه العلماء الأصوليون، بغية إعادة النظر في تعامل النحاة الأوائل مع الأدلة النحوية، وذلك لأن العلماء الأصوليين كان مبنى عملهم على الاجتهاد في استنباط الأصول، فهم إن كانوا قد أصابوا في أشياء كثيرة فمن الممكن أن يجانبوا الصواب في أشياء أخرى، وقد يكون فاتهم من الكتب النحوية ما هو أهل لاستخلاص أصول الاستدلال منه، فكان من المفيد أن نرجع إلى تراثنا النحوي بغية استنطاقه، ومحاولة الوقوف على بعض ما ينطوي تحته مما يتصل بموضوع بحثنا، يقول تمام حسان: "ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن التفاصيل النظرية لم تكن واضحة في أذهانهم، إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه لهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات، لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها"[4].

لذا كان البحث في مدونة نحوية قديمة عن أصول الاستدلال النحوي أمرا مشروعا لكل باحث، وكان هذا هو المبدأ الذي سار عليه كثير من الباحثين المعاصرين، شأن خديجة الحديثي في كتابها "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، وكذلك محمد إبراهيم خليفة في "أصول النحو في الخصائص لابن جني"، وغيرهما من الباحثين، وكذلك سرنا على هذا النهج في بحثنا هذا، إذ اتخذنا من كتاب ابن ولاد[5] الموسوم بـ"الانتصار لسيبويه على المبرد" مصدرا في استنباط أصول الاستدلال النحوي منه، فكانت الغاية التي من أجلها عقدنا هذا البحث تتجلى في أمرين اثنين:

- أولا: الوقوف على تصور ابن ولاد لأدلة النحو الإجمالية، سواء من حيث مفاهيمها وأنواعها أم من حيث شروطها وضوابطها، واقتصرنا منها على دليل القياس.

- ثانيا: معرفة الكيفية التي وظّف بها ابن ولاد هذه الأصول النظرية في رده على المبرد، وذلك بعقد المقارنة بينها وبين ما جاء به غيره من العلماء الذين أسهموا في العناية بأصول الاستدلال النحوية.

إن الكلام عن الاستدلال النحوي هو كلام عن الأصول والأحكام النحوية الإجمالية التي قام عليها النحو العربي، والتي تحكمت ووجهت التفكير النحوي عند النحاة، "وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية"[6]، وهي لم تكن في زمان هؤلاء النحاة مجردة واضحة المعالم كما نعهدها اليوم في كتب الأصول، إلّا أن وعيهم بها وبضرورتها كان حاضرا في أذهانهم، فبواسطتها تعامل النحاة الأوائل مع ما وجدوه من كلام العرب، إن من حيث الرواية للشواهد النحوية وضوابطها، أو من حيث الدراية بالأحكام التي يمكن استخلاصها منها، وبواسطتها استطاع النحاة أن يجعلوا من القياس النحوي جهازا قادرا على أن يُلحق ما جدّ من أساليب العرب -مما لم يكن للنحاة به عهد- بكلامها، وأن يجعل منه كلاما عربيا مقبولا.

وكانت المحاولات الأولى لاستنباط أصول الاستدلال النحوي من كلام النحاة الأوائل هي محاولة أبي بكر بن السرّاج في "الأصول" وابن جني في "الخصائص" ، وكان عملهم يرتكز على التتبع والملاحظة ثم الوصف والتحليل، وأخيرا الاستنباط والتأصيل، ثم جاءت بعد ذلك محاولة الأنباري والسيوطي بعده، فكان أن جمعوا ما تفرّق من كلام النحاة الأصوليين، وراجعوه وحذفوا منه وأضافوا، ثم تتالت التصانيف في أصول الاستدلال منذ عصر السيوطي إلى عهدنا هذا، وهو مما يمكن أن يوزعه الناظر فيه من حيث الجملة على صنفين:

- صنف من المؤلفات ارتبط بكتاب "الاقتراح" للسيوطي، شرحا وتحشية، واختصارا وتعليقا، ومنه كتاب "داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح" لابن علان، و"ارتقاء السيادة" لأبي زكريا الشاوي، و"فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح" لابن الطيب الفاسي.

- صنف من المؤلفات ظهر في العصر الحديث، أعاد النظر في كلام العلماء الأصوليين الأوائل في أصول الاستدلال النحوي، فجاءت التآليف فيه على نمط من التجديد في المادة والتصنيف والتبويب، وأضافت إلى أصول النحو بعض المباحث التي لم يتطرق إليها الأصوليون القدامى، كمبحث العامل والتأويل وغيرها.

حول كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد" لابن ولاد

كتاب "الانتصار" في أصله كتابان، الأول كتاب المبرد "مسائل الغلط"، والثاني انتصار ابن ولاد لسيبويه على المبرد، أما كتاب "مسائل الغلط"، فهو كتاب ألفه المبرد ردا على بعض المسائل

التي رأى أن سيبويه غلِط فيها، فتتبّع كلام سيبويه في الكتاب بالبحث والتنقيب، فجاءت مسائل الغلط التي استخرجها منه موزعة على جميع أبواب الكتاب، من أول باب"مجاري أواخر الكلم" إلى أبواب مسائل الصرف في آخر الكتاب، وهو يعد من الكتب المفقودة من المكتبة العربية، ولم يبق منه إلا ما نقل ابن ولاد في "الانتصار" منه.

أما كتاب "الانتصار" فهو كتاب - كما يبدو من عنوانه - ألفه صاحبه انتصارا لسيبويه على المبرد، إلا أنه سار فيه متبعا منهجا علميا محْكما، يجمع فيه بين حسن الترتيب وسهولة العبارة، ويمكن أن نجمل معالمه في أنه: أولا قام التقديم بين يدي رده على المبرد بمقدمة قصيرة ذكر فيها قصده من تأليف كتابه "الانتصار"، قال فيها: "هذ كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ونبينها، ونرد الشبه التي لحقت فيها"[7]، وهو لا يريد بهذا أنه يذكر جميع ما اختلف فيه المبرد مع سيبويه، بل عنى ما جمعه المبرد من مسائل في كتاب "مسائل الغلط"، قال ابن ولاد - في غير المقدمة -: "إلا أننا نقتصر على المسائل التي جمعها محمد بن يزيد وألفها في كتابه"[8].

ثم ذكر ابن ولاد ما دفعه إلى هذا التأليف، وهو أن المبرد رد على سيبويه "برأي نفسه ورأي من دون سيبويه"[9]، يقصد بذلك أن المبرد اعتمد في الرد على رأيه دون استدلال قائم على أصول معتبرة، أو أنه جنح إلى آراء من هو دون سيبويه في العلم والتمكّن، ثم بعد ذلك أورد ابن ولاد أنه التزم في ردوده منهج الحياد والعدل في الرد واتباع الحق، وإن كان هذا مما شكك فيه بعض الدارسين كشوقي ضيف[10] وأحمد مختار عمر[11]، وبعد هذه المقدمة الموجزة انتقل إلى ذكر المسائل التي خطّأ فيها المبرد سيبويه، فيبدأ بذكر كلام سيبويه بنصه كما نقله المبرد، ثم يثنّي بنص اعتراض المبرد، ويختم بذكر أوجه رده على المبرد.

بتتبع مسائل كتاب "الانتصار" نجد ابن ولاد يسلك سبيلا واحدا في الرد لا يكاد يتخلف عنه إلا قليلا، وهو أنه يعمد إلى كلام سيبويه كما نقله عنه المبرد فيوثّقه، ثم يبين ما بني عليه كلام سيبويه من أصول نحوية، ويعضدها ويمثل لها، ثم بعد ذلك يأتي إلى اعتراضات المبرد فيقسّمها بحسب قوتها، ويشرع في الرد عليها واحدا واحدا مفتتحا بقوله "أما قوله كذا فالجواب عنه كذا"، وقد يقدم اعتراضه على المبرد على انتصاره لسيبويه.

توقِف دراسة كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد" على حقيقتين اثنتين هما:

- كون ابن ولاد يعتمد في رده على المبرد في كثير من الأحيان على القواعد النحوية التي سطرها النحاة قبله، ويجعلها حجة قائمة بنفسها في دحض الآراء التي خالف فيها المبرد سيبويه، فهو لا ينكر هذه القواعد ولا صحة الاحتجاج بها، لذلك نراه في كثير من الأحيان يقتصر في الرد على المبرد عليها، فلا يكتفي إلا ببيانها وتوضيحها وبتصحيح إسقاطها على المسألة المختلف فيها.

- أن ابن ولاد في جانب آخر يجعل من بين أدواته في الاستدلال ما يُعرف في زمنٍ تلا زمنه بأصول الاستدلال النحوي، وقد تمثله في كتاب "الانتصار" أحسن تمثّل، فلا غرو أن نراه في كثير من المواضع يوافق ما جاء عند علماء الأصول المتأخرين عنه.

حول أصل القياس عند النحاة

ترد كلمة القياس على لسان العلماء القدامى بمعنيين اثنين، عدم التفريق بينهما يؤدي إلى استنتاجات مغلوطة في الغالب، وأول هذين المعنيين أنه يراد به القواعد التي استنتجها العلماء النحاة بتتبع واستقراء كلام العرب، وهذا ما يعبرون عنه بقوله "وهذا يجري على القياس"، يقول التهانوي في تعريف القياس: "قانون مستنبط من تتبع لغة العرب، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها"[12]، ويقول محمد سالم صالح: "قد لا يكون المقيس عليه نصا منقولا عن العرب، بل قد يكون حكما نحويا ثبت بالقياس والاستنباط، إذ تجعل بعض تلك القواعد والأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص أصلا يقاس عليه غيره من الأحكام، ويعدّ هذا النوع قياسا على الأحكام لا على النصوص"[13].

أما المعنى الثاني للقياس هو ما عرف عند علماء الأصول المتأخرين من "حمل فرعٍ على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[14]، وهذا هو الأصل الثاني من أصول الاستدلال من حيث كثرة استدلال العلماء به، ومن حيث قوة حجيّته في إثبات الأحكام النحوية، وقد قسمه العلماء الأصوليون من حيث وظيفته إلى قسمين، "قياس صوغ" و"قياس حمل":

- فالأول هو "الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد النحوية بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها، وللتراكيب على مثال أنماط الجملة وأحكامها أيضا"[15]، وهذا النوع من القياس هو قياس توليدي، جعل مستعمله الغاية منه توليد كلمات وتراكيب جديدة في

ضوء الأصول والقواعد، وهو الآلية التي تجعل العربية لغة قابلة لأن تساير التطور الذي يعيشه الإنسان على جميع الأصعدة.

وفي مثال على ذلك يقول محمد حسن عبد العزيز: "يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن (فعّل) متعديا، نحو (أيّن) ولازمه (تفعّل) نحو (تأيّن) من (الأيون)، كما يشتق من الاسم الجامد غير الثلاثي على وزن (فعلل) متعديا نحو (كَبْرَتَ) ولازمه (تفعلل) نحو (تكَبْرَتَ) من (الكِبْريت)، وقالوا (سَفْلَتَ) و(تَلْفَنَ) و(كَهْرَبَ) و(فَرْمَلَ) و(مَكْيَجَ) ... وقد أقره المجمع ووافق على ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال التي أوردها لمجيء اشتقاقه على وزن عربي صحيح، ولكونه سائغا في الذوق"[16].

- والثاني "لا يصوغ عبارات جديدة، وإنما يحلل ما يجد من الكلمات والجمل الواردة في المسائل، بواسطة تعدية أحكام المقيس عليه إليها... ومن ذلك قياس النائب عن الفاعل على الفاعل، وإعطائه ما له من حكم إعرابي"[17]، قال ابن جني في المنصِف: "ألا ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرُف خالد وحمق بشر) وكان ما قسته عربي كالذي قست عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس، إن شاء الله".[18]

يقسم العلماء الأصوليون بناء على تعريف الأنباري هذا عناصر القياس إلى:

- مقيس عليه.
- مقيس.
- علة الجامعة بينهما.
- حكم يكتسبه المقيس من المقيس عليه.

وبتتبع كلام العلماء النحاة عن القياس واستعمالهم له، نجدهم إنما يقصدونه - في الغالب -لتحقيق غايتين اثنتين، إما إثبات ظاهرة نحوية أو إبطالها، ولا شك أن ابن ولاد في "الانتصار" من أكثر النحاة تمثلا لهذا المعنى، لأنه في كتابه ينتصر لسيبويه، فهذا إثبات، ويرد على المبرد، وهو إبطال، وسوف نمثل لهاتين الغايتين من القياس من كلام ابن ولاد نفسه.

لإن كان ابن ولاد يعتبر النقل الأصل الأول رتبةً من حيث حجية الاستدلال[19]، فإنه يعتمد على القياس من حيث كثرة الاحتجاج أكثر من اعتماده على غيره من أصول الاستدلال، ولا غرو في ذلك و"النحو كله مبني على القياس".

1- أنواع القياس

وظّف ابن ولاد أصل القياس في كتاب "الانتصار لسيبويه"، وذلك سيرا على ما ورد ذكره عند أهل العلم من النحاة والأصوليين، وسوف نحاول فيما يأتي أن نمثل للصور التي أتى عليها مبحث القياس كما تجلى من خلال كلام ابن ولاد نفسه في "الانتصار"، وذلك باعتبار الجامع بين المقيس والمقيس، الذي لم يخرج على أن يكون على أحد ثلاثة: علة وشبه وطرد، انقسم القياس فيها بالتبع إلى: قياس علة وقياس شبه وقياس طرد.

1-1- قياس العلة

يعرّف الأنباري قياس العلة بقوله: "أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علِّق عليها الحكم في الأصل، نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد"[20]، وكثيرٌ من الباحثين - خصوصا المحدثين منهم - خلط بين هذا النوع من القياس وقياس الشبه، لكن التفريق بينهما يكون - بحسب ما استنتجنا من كلام العلماء - بأمرين اثنين لا بد من أن يجتمعا معا:

- أن يكون المقيس عليه أصلا والمقيس فرعا، ونقصد بالأصالة والفرعية هنا الأسبقية في الوضع، فيكون الأصل أسبق من الفرع في اكتساب الحكم.

- أن تكون العلة التي وجدت في الفرع هي نفس العلة التي أكسبت الأصل الحكم[21].

وهذان الشرطان موجودان في مثال الأنباري الذي ذكرنا أولا، فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة التي أكسبت الفرع الحكم هي التي أكسبت الأصل الحكم كذلك، فمتى اختل أحد هذين الشرطين، لم يكن الحديث عن قياس العلة، بل عن نوع آخر من أنواع القياس، يقول علي أبو المكارم: "ويرى بعض العلماء أن اصطلاح العلة يتضمن الشبه أيضا... وهذا غير صحيح، إذ إن للعلة شروطا لا تتوفر في الشبه، ومن ثم فإن للعلة - بمعناها الاصطلاحي - نوعا من الشبه وليس العكس"[22].

وبعد تتبعنا لمسائل "الانتصار" لم نجد لابن ولاد مثالا واحدا يُمثَّل به لقياس العلة، ولعل السبب في ذلك راجع إلى ما ذكر أحد الباحثين المعاصرين حين قال: "فقياس العلة لما كان قائما على إيجاب العلة للحكم، استخدم هذا القياس بشكل رئيسي في تقرير القواعد والأحكام، ولقد وصلت هذه القواعد والأحكام إلى مستوى الاستقرار والاكتمال قبل الأنباري"[23]، وكذلك الشأن بالنسبة لابن ولاد، فإن القواعد في عهده استقرت أو كادت تستقر مع سيبويه ومن جاء بعده من علماء النحو.

1-2- قياس الشبه

يعرف الأنباري قياس الشبه بقوله: "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه"[24]، ففي قياس الشبه لا نبحث في المقيس عليه عن العلة التي من أجلها اكتسب الحكم ثم نبحث عنها بعد في المقيس، بل نبني القياس على مجرد الشبه بينهما.

وهذا النوع من القياس هو النوع الغالب على مسائل "الانتصار" عند ابن ولاد، وكذلك هو عند عموم النحاة في كتبهم، وذلك لأن المسائل النحوية لا يخلو شيء منها من أن يكون مشتركا مع آخر بضرب من الشبه، وتمثيلا له نورد مثالين لابن ولاد، استعمل فيهما هذا النوع من القياس عمدة في الاستدلال النحوي:

- المثال الأول أتى به ابن ولاد ضمن مسائل الصرف في "الانتصار"، حيث حمل (ورقاوون) في عدم جواز همزه على (حمراوون)، وإنما لم يجز أن تهمز الواو في (حمراوون) "لأن الهمز إنما ترك فيها فرقا بينها وبين ما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة (قرّاء) و(رداء)"[25]، فلما كانت العلة في ترك ذلك في (حمراوون) والهمزة فيها التي قلبت واوا زائدة للتأنيث، قيس عليها (ورقاوون) لأن فيها هذه العلة نفسها.

والملاحظ أن هذه العلة التي ذكرنا في المثال هي علة شبه بين (ورقاوون) و(حمراوون)، وليست هي التي لأجلها أخذ المقيس عليه الحكم، إذ إن الهمزة إنما طرحت من (حمراوون) للفرق لا غير، ثم إن معنى الأصالة والفرعية الذي جعلناه من شروط قياس الشبه آنفا غير متحقق هنا.

- المثال الثاني في قياس الشبه فيظهر في أن ابن ولاد في مسألة، أراد أن يستدل أمام قول للمبرد حين اعترض على حمل (إنْ) على (إمّا) في قول الشاعر:

"سقته الرّواعد من صيّف وإن من خريف فلن يعدما"[26]

قال: "(إمّا) يلزمها أن تكون مكرّرة، وإنما جاءت هنا مرة واحدة"[27]، فأجاب ابن ولاد عن هذا الاعتراض بقوله: "سبيل(إمّا) في ذلك سبيل (لا) إذا قلت: (ما قام لا زيد ولا عمرو)، وإن شئت قلت: (ما قام زيد ولا عمرو)، فإن شئت أكدت النفي، وزدت (لا) أولا، وإن شئت حذفتها"[28]، فحمل (إمّا) على (لا) لأنّ (لا) لا يلزم تكريرها في الكلام مرتين في النفي، بل إن شئت أكدت بها وإن لم تشأ لا يلزمك ذلك، وكذلك الأمر في (ما) المحمولة على (إمّا) في البيت، لا يلزم أن تكرر في أول الكلام وآخره.

وهذا الضرب من القياس اعترض عليه ابن مضاء القرطبي قائلا: "العرب أمة حكيمة، فكيف تشبّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهّل، ولم يقبل قوله، فلِم ينسبون إلى العرب ما يجهّل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع"[29].

1-3- قياس الطرد

قال تمام حسان معرفا هذا النوع من أنواع القياس: "إذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس (قياس الطرد) كقول النحاة "إن (ليس) مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف""[30]، فمعنى قياس الطرد أن المقيس يحمل على المقيس عليه لعلة بينهما، لكنّها علة غير مناسبة، وسوف نوضح هذا المعنى من خلال كلام ابن ولاد هنا.

قياس الطرد من بين الأقيسة التي اعتمدها ابن ولاد في دفاعه على سيبويه، وهو ليس في أهمية نوعي القياس السابقين، لا من حيث القوة ولا من حيث عدد المواضع التي يستدل فيها بدليل القياس، ونورد مثالا على ذلك قوله في مسألةٍ قال المبرد فيها إنها محمولة عل الحال، وهو قول سيبويه (داري خلف دارك فرسخا)، فقال المبرد إن (فرسخا) هنا تحمل على الحال.

أما ابن ولاد فقد ذهب متابعا سيبويه إلى أنها تحمل على التمييز، وأجاب عن هذه المسألة بجوابين اثنين:

- بكونها لو كانت تحمل على الحال لوجب أن "تكون الدار فرسخا في مقدارها وقياسها، وإنما معنى الكلام المراد فيه أن بين الدارين فرسخا"[31].

- كونه "لما أضاف (الخلف) إلى (دارك) وحال بالمضاف إليه بين الخلف وبين الفرسخ انتصب الفرسخ على التمييز، كما حالت النون بين العشرين وبين الدرهم، وكما حالت الهاء والميم في قولهم (أفضلهم رجلا) بين الصفة وبين (رجل)، وكما حال الفاعل بين الفعل والمفعول وانتصب المفعول، وهذا كله مطرد"[32].

فقياس الطرد يتجلى من خلال هذا المثال في اطراد النصب في كل حائل بين المتضايفين، سواء أكان هذا الحائل حرفا أم كلمة، وهو ما جعل ابن ولاد يحكم على (فرسخ) في كلام سيبويه بالتمييز، إذ إن حمله على الحال ينتفي معه معنى الإضافة، لكن هذه العلة ليس هي التي من أجلها حمل (فرسخ) على التمييز، وإن كانت مطردة في أمثال (فرسخ) من الكلمات والحروف، وبذلك كانت علة غير مناسبة، أما العلة المناسبة في حمل "فرسخا" على التمييز، فهي أنه "متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال"[33].

لكن كما هو ملاحظ من كلام ابن ولاد هنا، أنه يجعل هذا النوع من القياس تابعا لغيره من وجوه الاستدلال، إذ جاء به ابن ولاد مستدلا بعد أن أورد القاعدة النحوية التي تحكم الحال وتميّزه عن غيره من المنصوبات، فأتى به تأكيدا للقاعدة ولم يجعله دليلا قائما بنفسه في إثباتها، كما فعل في غيره من أمثلة الاستدلال الإجمالية، ولذلك نجد الأنباري يجعل هذا الضرب من الأقيسة من أضعفها في الاستدلال[34].

إذا كان ابن ولاد في هذه المسألة يعتبر قياس الطرد أصلا يستدل به في انتصاره لسيبويه، فهو في موضع آخر يسوقه في الرد على اعتراض المبرد، ويمنع الأخذ به على وجه الإطلاق، وهذه المسألة تتعلق بما ذهب إليه المبرد من حمل (نصفا) في قول الشاعر:

"ترى نصفَها نصفا قناة قويمة ونصفا نقا يرتج أو يتمرمرُ"[35]

فقال إن (نصفا) هنا تحمل على البدل لأنها جاءت معرّفة بالإضافة، قياسا مطردا على (كل) و(بعض)، والتقدير فيها (نصفه)، فأجاب ابن ولاد بأنه "لو كان هذا كما ذكر محمد في كل مضاف لوجب أن يقول إنّ (أخا) معرفة لأنه يتضمن معنى (أخيه)، و(أبا) كذلك لأنه يتضمن معنى (الأب)، وكذلك فوق وتحت وكل اسم يقتضي إضافة"[36].

وفي هذا يقول الأنباري: "اعلم أن مجرد الطرد لا يكتفى به، فلا بد من إخالة أو شبه"[37].

فابن ولاد يقيّد قياس الطرد في هذه المسألة، ولا يجعل الأخذ به على وجه الإطلاق، لكنّه في الآن نفسه لم يلتفت إلى أن يجعل له ضابطا يبيّن به متى يصح الأخذ به أصلا من أصول الاستدلال، ومتى لا يحسن ذلك.

هذه الأمثلة التي تقدمت من القياس هو ما قصدناه بقولنا "إثبات الظاهرة النحوية"، بقي لنا هنا أن نعرج على الحديث عن "إبطال الظاهرة النحوية"، وهو ما نقصده هنا بقولنا "القياس الفاسد".

2- فساد القياس

مرّ معنا أن أركان القياس أربعة: مقيس ومقيس عليه، وعلة وحكم، وهذه الأركان واجب توفّرها في كل قياس من القياسات التي أسلفنا ذكر أنواعها وأمثلتها، فإذا اختلت إحدى هذه الأركان، أصبح القياس قياسا فاسدا، لا يصح الاحتجاج به، قال ابن فارس: "ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوا، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها"[38].

وقد تنبّه ابن ولاد لهذه المسألة في كتابه "الانتصار"، فعدّ مجموعة من الأقيسة أقيسة فاسدة، ونستطيع أن نمثل لكلامه حولها بالمثال الآتي:

قال سيبويه: "وتقول في فَعَلان من قَوِيت قوَّان... ومن قال: حيِيَ عن بينة قال قَوُوان"[39]، فقال المبرد معترضا عليه: "هذا خطأ، ينبغي لمن يبني أن يقول: قَويان، لأن الواوين لا تثبتان كما لم تثبتا في (قويتُ)"[40]، فرد ابن ولاد بدوره منتصرا لسيبويه، ومبيّنا فساد قياس (قَوُوان) على (قويتُ)، وذلك لأن الواو التي في (قووان) ليست كالتي في (قويت)، "والعين واللام يصحان جميعا في هذا البناء، وهو في الفعل طرف، والواو في (قُوُوان) ليست كالتي في الفعل، لأنها تصح مع

الألف والنون، كـ(النزوان)، "والعين واللام يصحان جميعا في هذا البناء، وهو في الفعل طرف، والجمع بين الواوين في الأفعال مستثقل، وأما الأسماء فقد يجمعون فيها بين الواوين ولا يستثقلونهما"[41].

إن القياس الذي ذكر المبرد هنا هو قياس الشبه، أراد به أن يحمل (قووان) على (قويت) للشبه بينهما، فرد ابن ولاد هذا القياس بأن وجه الشبه بين اللفظين غير متطابق للاعتبارات التي فصلها، فلا يصح معها حمل حكم (قويت) على (قووان) بقياس أحدهما على الآخر.

تعددت الأمثلة التي ذكر ابن ولاد في فساد القياس، ونلاحظ بتتبعها أنها إنما تساق في غالبها في الاعتراض على المبرد في قياس قاسه إثباتا لحجته على سيبويه، ولم نكثر من التمثيل للقياس الفاسد هنا، لأنه إنما يحسن إيراده إذا كان حديث البحث يتصل بالجدل النحوي، فهو به ألصق، وبمباحثه أعلق.

3- بين النقل والقياس

3-1- تعارض النقل والقياس

لم نرد في هذا البحث أن نطيل الكلام حول مظاهر التعارض بين الأصول النحوية المستدل بها في "الانتصار"، وهو ما يسميه الأصوليون "قواعد التوجيه"، وذلك لأن الحديث عنها سوف يجرنا إلى مجال لم نختر في هذا البحث الخوض فيه، وهو موضوع "الجدل النحوي"، وعلة ذلك أن ترجيح ابن ولاد بين الأدلة النحوية يظهر أكثر في ردوده على آراء المبرد التي خالف فيها سيبويه، لا في انتصاره لآراء سيبويه، لذلك أضربنا عن الخوض في هذا المجال لأنه بحث مستقل بنفسه، بائن تماما عن موضوع بحثنا.

لكننا مع ذلك اخترنا أن نمثل هنا للعلاقة بين دليل النقل والقياس في ذهن ابن ولاد، من خلال "الانتصار"، وإن كانت سوف تتقاطع في بعضٍ من مباحثها مع ما ذكرنا، وكان أن اقتصرنا على هذين الدليلين دون غيرها لأنهما من جهةٍ أكثر وروداً على لسان ابن ولاد في الاستدلال، وثانيا لأنهما هما العمدة في الاستدلال النحوي عند العلماء الأصوليين، وحجية الاستدلال بهما لا تضاهيها حجة، وقد سُقنا من كلام العلماء حول ذلك ما يكفي دليلا على هذا المعنى.

ينص ابن ولاد في "الانتصار" أن دليلي النقل والقياس من أقوى الأدلة التي يصح بها إثبات الأحكام النحوية أو نفيها، لذلك نجده يشيد بهذين الأصلين في مواضع كثيرة من كتابه، لكن الذي نود أن نتكلم عنه في هنا هو كيف ينظر ابن ولاد إلى العلاقة التي تربط بين السماع والقياس من حيث الترجيح بينهما؟ هل هما في مرتبة سواء عنده، أو يرجح بينهما؟ وما هي المواضع التي يقدم فيها السماع على القياس والعكس؟

يقول الأنباري: "أقسام أدلة النحو ثلاثة، نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"[42]، فقول الأنباري: "ومراتبها كذلك" "يشير إشارة سريعة إلى مراتب هذه الأدلة في الاستدلال، فهي ليست سواء في قوة الاستدلال، بل أقواها هو النقل ثم القياس ثم الاستصحاب"[43].

والمتتبع لكلام ابن ولاد من خلال المسائل التي أوردها في كتابه "الانتصار" ليخرج بحقيقة واضحة تفيد علنا أنه لا يقدم قياسا على نقل، وهذا جلي من خلال أمرين اثنين:

- الأول: أن بناء القواعد والأصول النحوية إنما يكون اعتمادا على الكلام العربي منذ البدء، "فالطابع الذي يطبع هذه القواعد الأصلية أنها مطلقة مطردة في السماع، لأنها منه أخذت"[44].

- الثاني: ما سنشير إليه في مبحث من هذا المبحث خصصناه للحديث عن المطرد والشاذ في الاستعمال والقياس، الذي سنخلص فيه إلى أن الفيصل بينهما هو ما تكلمت به العرب، سواء أوافق القياس أم خالفه.

إن النصوص الدالة على معنى تقديم النقل على باقي أصول الاستدلال - خصوصا القياس - كثيرة في "الانتصار"، لا سيما وأن المبرد - شأنه في ذلك شأن بعض البصريين - في بعض المسائل النحوية يحتجّ برأي رآه أو قياس قاسه، في مقابل شاهد من النقل أتى به سيبويه، ويمكن أن نسوق بعض ما جاء به ابن ولاد مثبتا هذا المبدأ من خلال مظهرين اثنين:

- انتصاره لسيبويه وترجيحه وجه ما يذهب إليه من التوجيه النحوي، إذا أتى به سيبويه معتمدا على شاهد نحوي، فيكتفي ابن ولاد حينئذ ببيان بصحة رأيه وقوة حجته، وذلك مثل رواية سيبويه عن العرب قولهم (قال فلانة) "قال ابن ولاد: "خطّأ المبرد سيبويه في ذلك، وهذا موضع

التكذيب فيه أشبه من التخطئة، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ويخطأ فيه، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك"[45].

- رده على المبرد إذا ما قدم أصلا آخر من أصول الاستدلال على أصل النقل، فابن ولاد آنذاك يرد عليه مذهبه، فيقول مثلا: "فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل - أي المبرد - يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعا، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله"[46].

يقول ابن جني في هذا المعنى: "إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[47]، فهذا هو المظهر الأول الذي يقدم فيه ابن ولاد النقل على القياس، أما المظهر الثاني فهو ما يأتي.

3-2- الاطراد والشذوذ

يقسّم علماء أصول النحو الكلام الصادر عن العرب من حيث الاستعمال إلى قسمين كبيرين، مطرد وشاذ، يقول ابن جني: "وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم: التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا، واطرد الجدول: إذا تتابع ماؤه بالريح، ومواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما، فجعل أهل العربية ما استمر من الكلام من الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا"[48].

وقد يقع بعض الباحثين في الخلط بين القليل والشاذ، فالقليل ينظر إليه من خلال عدده، وذلك يفاد من قول الأنباري في قوله "الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[49]، وهو ليس شرطا في القياس، قال السيوطي: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة"[50]، أما الشاذ فهو ما خالف النصوص اللغوية والقواعد النحوية المطردة، تقول خديجة الحديثي: "يرى الأستاذ الخولي أن مقصود النحاة بقولهم مطرد وشاذ ليس الكثرة في عدد الألفاظ المستعملة في الباب وقلتها، ويرى أنهم كأنما يريدون ليقولوا إن المطرد هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب، والشاذ يقابله فيخالف الحال العامة"[51].

إن الذي يحكم قاعدة الاطراد والشذوذ هو ما عليه كلام العرب، فإذا كان النحاة في كل وقت وفي كل حين يجعلون شغلهم الشاغل وهمّهم الذي لأجله بنوا قواعدهم هو انتحاء سمت كلام العرب، فيقولون بما قالوا أو مثلما قالوا، ويتنكبون عما تنكبوا، فلا غرو أن تكون القاعدة المحكمة هنا هي كلام العرب.

يقول ابن ولاد ممثلا لهذا المعنى: إنما منع سيبويه دخول الألف واللام على (السقي لك) و(الرعي لك)، لأن سيبويه لم يمنعهما من طريق القياس، "وإنما منعهما كما منع أن يقال (ودع) في الماضي من (يدع)، وذلك أسوغ في القياس وأولى إن كانت المراعاة في هذا لما ينساغ في القياس فقط دون ما تتكلم به العرب، ولكنهم يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه"[52]، فإنما امتُنع من إدخال الألف واللام على (السقي لك)، وامتنع من استعمال الماضي من (يدع) لأن العرب لم تتكلم به وإن وافقه القياس، فهذا شاذ في الاستعمال مطرد في القياس.

وقال ابن ولاد أيضا: "وقد نجد العرب يتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه كقولهم (لم أُبل)"[53]، فهذا مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

فالملاحظ من كلام ابن ولاد أنه يجعل الضابط الذي تحكم به قاعدة المطرد والشاذ إن من حيث السماع أو من حيث القياس هو اتباع كلام العرب، قال: "ولكنا اتبعناهم فتركنا ما تركوا وتكلمنا بما تكلموا"[54]، يقول أبو علي الفارسي: "لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل إلى القياس إلى السماع"[55].

نلاحظ أن كلام ابن ولاد المذكور يشبه إلى حدٍّ كبير كلام ابن السراج في "الأصول"، وابن جني في "الخصائص"، وذلك في حديثهما عما اطرد وما شذ في الاستعمال والقياس، يقول ابن جني: "ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

- مطرد في القياس والاستعمال معا، وهو الغاية المطلوبة، نحو (قام زيد) و(ضربت عمرا) و(مررت بسعيد)"[56]، وهذا أشار إليه ابن ولاد بقوله: "وإذ وجدنا العرب تجعل للفعل المستقبل

ماضيا من لفظه كقولهم من (ضرب) (يضرب)، ومن (يضرب) (ضرب)، وهذا مطرد في أكثر الكلام"[57].

- "ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من (يذر)، و(يدع)، وكذلك قولهم (مكان مبقل)، هذا هو القياس، والأكثر في السماع (باقل)، والأول مسموع أيضا.

- "والثالث المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس... يقال (استصوبت الشيء) ولا يقال (استصبت الشيء) ومنه (استحوذ) و(أغيلت المرأة) و(استنوق الجمل).

- والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو، (ثوب مصوُون) و(مسك مدووف)"[58].

نلاحظ أن ابن ولاد في مجمل مباحث هذا البحث - على تقدّم زمنه - يوفّق إلى كلام جعله من تأخر عنه من علماء الأصول قاعدة مسلمة من قواعد الاستدلال النحوي، وهو ما يبين عن قوة نظر وتأمل، وسداد رأي واستنباط، وإذا كان العلماء المتأخرون تناولوا هذه المباحث في شقها النظري، فإن ابن ولاد مع من سبقه من العلماء النحاة تمثلوا هذه الآراء في جانبها التطبيقي أحسن تمثّل.

تقدم في هذا البحث جملة من الضوابط والمعايير التي وضعها العلماء الأصوليون من النحاة، أصبح معها الأخذ بأصل القياس أمرا لا بد من أن تراعى فيه، منها ما يتعلق بالرواية، ومنها ما يرتبط بالمتن، وكل هذا إنما وُضع حفاظا على اللغة العربية من أن يدخل فيها ما ليس منها فيفسدها، ويعرّض قواعدها وأبوابها للاضطراب والنقض، وقد رأينا فيما مرّ رأي ابن ولاد باعتباره نحويا مشاركا في التأسيس لنظرية النحو العربي، وباعتباره ممن حكّم مجموعة من الأصول الاستدلالية في رده على أبي العباس المبرد، فيما غلّط فيه سيبويه من المسائل، ولا شك أن الكشف عن أصول أخرى في كتابه "الانتصار"، مثل أصل النقل أو الإجماع أو العلة وغيرها، سيكشف عن نظرة متكاملة لنظرية أصول النحو العربي في فكر أبي العباس ابن ولاد.

ثبَت المصادر والمراجع

1. ابن تولب، النمر، ديوان النمر بن تولب، جمع وشرح وتحقيق محمد طريفي، دار صادر، بيروت، ط (1)، 2000م.
2. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
3. ابن جني، المنصف: شرح تصريف المازني، دار إحياء التراث القديم، ط (1)، 1373هـ=1954م.
4. ابن عقيل، عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1426هـ-2005م.
5. ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1418هـ=1997م.
6. ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (1)، 1399هـ=1979م.
7. ابن ولاد، أحمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1416هـ=1996م.
8. أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط (1)، 2006م.
9. الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ=1957م.
10. الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ=1957م.
11. التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تحقيق علي دحروج، تعريب من الفارسية عبد الله خالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط (1)، 1996م.
12. الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ=1874م.

13. حسان، تمام، الأصول: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، ط (1)، 1401هـ=1981م.
14. ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1415هـ=1995م.
15. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط (3)، 1403هـ=1983م.
16. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426هـ=2006م.
17. صالح، محمد سالم، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط(2)، 1430هـ=2009م.
18. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف.
19. عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط (1)، 1415هـ=1995م.والمجمع، عالم الكتب، القاهرة، ط (1)، 1422هـ=2002م.
20. عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، ط (3)، 1988م.

الهوامش:

1 سنوظف اصطلاح "علماء النحو الأصوليون" أو "الأصوليون"، للتعبير به عن علماء النحو الذين عنوا بالتأليف في أصول النحو.

2 الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ=1957م، ص (80).

3 السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426هـ=2006م، ص (13).

4 حسان، تمام، الأصول: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، ط (1)، 1401هـ=1981م، ص (114).

5 هو أبو العباس أحمد بن محمد النحوي التيمي المصري، يعرف بابن ولاد نسبة إلى جده الوليد الذي كان يشتهر بولّاد، تتلمذ على أبي إسحاق الزجاج، وأحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، راوية كتب أبيه عبد الله، له كتاب "المقصور والممدود"، حققه إبراهيم محمد عبد الله عن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، و كتاب: "الانتصار لسيبويه على المبرد"، حققه زهير عبد المحسن سلطان، عن مؤسسة الرسالة عام 1416هـ=1996م ببيروت، توفي رحمه الله كهلا عام 332ه، انظر بغية الوعاة للسيوطي (1/386)، إنباه الرواة للقفطي (1/134-136)، شذرات الذهب لابن العماد (4/180)، معجم الأدباء لياقوت (1/460).

6 عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، ط (3)، 1988م، من المقدمة.

7 ابن ولاد، أحمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1416هـ=1996م، ص (43).

8 الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (44).

9 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (43).

10 ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ص (331).

11 عمر، أحمد مختار، أنا واللغة والمجمع، عالم الكتب، القاهرة، ط (1)، 1422هـ=2002م، هامش ص (118).

12 التهانوي، محمد، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، تحقيق علي دحروج، تعريب من الفارسية عبد الله خالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط (1)، 1996م، (قياس) (1347/2-1353).

13 صالح، محمد سالم، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط(2)، 1430هـ=2009م، ص (315).

14 لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (93).

15 الأصول: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ص (183).

16 عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط (1)، 1415هـ=1995م، ص (157-158)، بتصرف، نقَل بعض كلامه هنا عن "مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما".

17 الأصول: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ص (185-186).

18 ابن جني، المنصف: شرح تصريف المازني، دار إحياء التراث القديم، ط (1)، 1373هـ=1954م، (1/180).

19 وهو ما سنوضحه في مبحث خاص به إن شاء الله.

20 لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (105).

21 انظر مثلا: لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (109).

22 أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط (1)، 2006م، ص(113-114).

23 أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص (390).

24 لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (107-108).

25 الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (215).

26 ابن تولب، النمر، ديوان النمر بن تولب، جمع وشرح وتحقيق محمد طريفي، دار صادر، بيروت، ط (1)، 2000م، ص (119).

27 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (93).

28 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (95).

29 ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (1)، 1399هـ=1979م، ص (134).

30 الأصول: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ص (178-179).

31 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (43)117.

32 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (43)114.

33 ابن عقيل، عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1426هـ=2005م، ص (332).

34 لمع الأدلة 110- 112.

35 ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط (1)، 1415هـ=1995م، ص (109).

36 الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (121).

37 لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (110).

38 ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (1)، 1418هـ=1997م، ص (1/36).

39 سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط (3)، 1403هـ=1983م، (4/409).

40 الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (267).

[41] المرجع السابق، ص (267)، بتصرف.

42 لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (81)، وانظر: الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ=1957م، ص (45).

43 أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، مرجع سابق، ص (150).

44 الأصول: دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ص (152).

45 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (124).

46 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (124).

47 ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (1/125).

48 المرجع السابق، ص (1/96-97)، بتصرف.

49 لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (81).

50 الاقتراح، مرجع سابق، ص (216).

51 الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ=1874م، ص (237).

52 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (102).

53 المرجع سابق، ص (102).

54 المرجع سابق، ص (204).

55 المنصف، مرجع سابق، (1/279).

56 الخصائص، مرجع سابق، (1/97).

57 الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (204).

58 الخصائص، مرجع سابق، (1/97-98)، بتصرف.